

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2004/41
17 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا محددة خاصة تتعلق بحقوق الإنسان:

المرأة وحقوق الإنسان*

التقرير الثامن عن تطور الحالة فيما يتعلق بالقضاء على الممارسات
التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة، الذي أعدته
السيدة حليلة مبارك ورزازي

* بمقتضى الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣، تأخر تقديم هذه الوثيقة بغية تضمينها آخر

ما استجد من معلومات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٥-١	 مقدمة
٤	٥٧-٦	أولاً- تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية ..
٤	١٨-٦	ألف- المعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية
٦	٣٤-١٩	باء- المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية
٩	٥٧-٣٥	جيم- إحياء الذكرى الأولى لليوم الدولي "لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"
١٢	٨٠-٥٨	ثانياً- معلومات عامة عن المشاريع والبرامج التي أبلغت بها المقررة الخاصة
١٢	٧٥-٥٨	ألف- مصادر أخرى للمعلومات
١٥	٨٠-٧٦	باء- تعليقات عامة
١٦	٨٤-٨١	ثالثاً- الاستنتاج

موجز

شهدت هذه السنة أنشطة عديدة ركزت على القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذه الأنشطة بعضها جديد والبعض الآخر ظهر في ماض قريب نسبياً، لكنها توجت جميعها بالاحتفال بيوم ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ باعتباره اليوم الدولي لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وتجلى الاحتفال بهذا اليوم في أنواع شتى من الأنشطة في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان المتأثرة بالممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفلة. وتشمل التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث التدابير التي اعتمدها بعض الحكومات في سبيل ضمان الملاحقة والمعاقبة الجنائية لمرتكبي الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفلة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حتى عندما تكون هذه الأفعال مشروعة في البلدان التي تمارس فيها.

وعلاوة على ذلك، فإن الدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية وبرامج تقاسم المعلومات والتبادل الثقافي، التي نظمت في بلدان عديدة لزيادة وعي الرأي العام الوطني وإحساسه بالآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لدليل على الاهتمام المركز على استئصال هذه الممارسات الضارة.

وتشكل الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر في صحة المرأة انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. ولذلك، فإن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عنصر أساسي للنهوض بالصحة الإنجابية للمرأة والطفلة. وتعكس ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بوصفها ممارسة تقليدية هيمنة الذكور. ولا بد من توجيه السياسات والإجراءات الرامية إلى استئصال الممارسات الضارة صوب تعزيز مكانة المرأة في المجتمع منذ مراحل عمرها الأولى.

مقدمة

١ - حددت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها ١٩/١٩٩٦، ولاية المقررة الخاصة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة. وفي عام ٢٠٠٠، مددت اللجنة الفرعية ولجنة حقوق الإنسان ولاية المقررة الخاصة. وطلبت اللجنة الفرعية من المقررة الخاصة، في قرارها ١٣/٢٠٠١، أن تقدم إليها في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً يتضمن آخر ما استجد من معلومات. وقدم إلى اللجنة الفرعية تقرير سادس (E/CN.4/Sub.2/2002/32) في دورتها الرابعة والخمسين، ثم تقرير سابع (E/CN.4/Sub.2/2003/30) في الدورة الخامسة والخمسين، عملاً بالقرارين المذكورين آنفاً.

٢ - ويرمي هذا التقرير، على غرار التقارير السابقة، إلى إعلام أعضاء اللجنة الفرعية بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالقضاء على الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة. وعلاوة على ذلك أكدت اللجنة، في قرارها ١١/٢٠٠٤، ولاية المقررة الخاصة.

٣ - ويسعى هذا التقرير إلى التنديد بالممارسات الضارة المستمرة، إما لأنها لا تثير قلق الحكومات المعنية كثيراً، أو لأن الإجراءات المتخذة للقضاء عليها تحتاج إلى تعزيز وتشجيع قوي من المجتمع الدولي، سواء على مستوى التوعية والمتابعة أو على المستوى المادي والمالي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مكافحة هذه الممارسات لن تعرف الكلل والملل ما دامت تلك الممارسات تشكل خطراً على الصحة الجسدية والنفسية، بل على حياة نساء وفتيات ذنبهن الوحيد أنهن من جنس حواء.

٤ - وتلقت المقررة الخاصة رسائل من البلدان التالية: إسبانيا، وإيطاليا، وباراغواي، وبوليفيا، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، والسويد، وصربيا والجبل الأسود، والمكسيك. كما تلقت أيضاً رسائل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان فضلاً عن لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية الضارة بصحة النساء والأطفال في أفريقيا. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لما أبدته هذه البلدان والمنظمات من اهتمام بالمسألة.

٥ - وتحيط المقررة الخاص علماً بوجه خاص بالمعلومات التي أحالتها إليها وكالات متخصصة لما يمكن أن توفره من مساعدة مادية ومالية متنامية في مكافحة الممارسات التقليدية التي غالباً ما تضر بالنساء والفتيات.

أولاً - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية

ألف - المعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الدولية

٦ - أشارت حكومة بوليفيا، في ردها على المذكرة الشفوية التي تلقتها من المقررة الخاصة، إلى وجود ضروب مختلفة من التمييز ضد المرأة بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى الخدمات الصحية. كما تشير الحكومة إلى الممارسات الثقافية المتصلة بولادة الأطفال والإجهاض والجنس، التي تؤثر سلباً على صحة المرأة. وترى الحكومة أن العنف المنزلي والعنف الجنسي وقلة المعلومات ما زالت تشكل عقبات هامة أمام تحسين المساواة بين الجنسين.

٧- وأعلنت حكومة الدانمارك المقررة الخاصة أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة تخالف قواعد المجتمع الدانماركي، ومن ثم تعتبر غير مشروعة. وفي هذا السياق أقر البرلمان الدانماركي تعديلاً جديداً للقانون الجنائي في عام ٢٠٠٣. ويتعلق هذا التعديل بحكم قائم بذاته أدرج في القانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بوجه التحديد. ومن الثابت وفقاً لهذا الحكم أن موافقة الوالدين أو البنات لا تعفي مرتكبي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من الملاحقة الجنائية والعقاب. وتعتقد الحكومة أن الاستراتيجية الأكثر فعالية في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يجب أن تستند إلى تغيير المواقف. وبالإضافة إلى ذلك، ألغي شرط التجريم المزدوج، مما يتيح للحكومات ملاحقة مرتكبي عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، من المواطنين الدانماركيين أو المقيمين في الدانمارك، حتى عندما يقومون بتلك العمليات في بلدان تشرعها.

٨- وأكدت حكومة إيطاليا أن عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد باتت مشكلة فعلية في إيطاليا، نظراً لوجود مهاجرات ولاجئات من بلدان تُمارس فيها تلك العمليات. وترى الحكومة أن مكافحة هذه الظاهرة تستوجب التزاماً بتعزيز صحة المرأة ورفاهها واتخاذ إجراءات محددة من خلال التعاون الدولي. وأعربت إيطاليا عن عزمها على الوفاء بالتزامها وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٦ المتعلق بالممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والبنات. وعملاً بهذا القرار، باشرت حكومة إيطاليا تنظيم حلقات دراسية والبحث عن أدوات للتبادل الثقافي، بغية إذكاء الوعي وتعبئة الرأي العام الوطني في ما يتعلق بالآثار الضارة الناجمة عن هذه الممارسات. وبخصوص التدابير المحددة، أعلنت الحكومة المقررة الخاصة أنه يجري النظر في مشروع قانون يعرف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بأنه فعل إجرامي وأن مشروع القانون هذا ينص على الاختصاص القضائي الخارجي عندما يكون مرتكبو هذا الجرم في الخارج من مواطني إيطاليا أو من المقيمين فيها.

٩- وتحدد حكومة المكسيك عدة مشاكل تواجه نساء المجتمعات الأصلية وكذلك سائر النساء إلى حد ما. وتشمل هذه المشاكل العنف المتربط وسفاح المحارم والزواج القسري في سن مبكر وسوء التغذية، جراء التمييز بين الجنسين. وأشارت الحكومة إلى برنامجها المعنون "منع العنف والتوعية به وبتثاقه على الحالة الصحية" الذي تشرف عليه أمانة الصحة الوطنية واللجنة الوطنية المعنية بتنمية السكان الأصليين. ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد الحلول المناسبة لتلبية الاحتياجات الصحية لنساء المجتمعات الأصلية من وجهة نظر ثقافية.

١٠- وأعلنت حكومة باراغواي المقررة الخاصة أنها اتخذت تدابير شتى للنهوض بصحة الإناث وتخفيض وفيات الرضع.

١١- وأشارت حكومة إسبانيا إلى القانون الأساسي ٢٠٠٣/١١ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر والرامي إلى حماية النساء والبنات الأجنيات اللاتي يعشن في إسبانيا. وينص هذا القانون على تدابير محددة تتخذ في الحالات التي تنطوي على ضروب شتى من العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٢- وأكدت حكومة صربيا والجبل الأسود أن ميثاقها الخاص بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحريات المدنية يحظر جميع أشكال الرق والاتجار بالأشخاص وسائر أشكال الاستغلال. وبوجه أخص، يخضع الاعتداء على النساء والبنات، بما في ذلك الزواج القسري والزواج في سن مبكر وبيع الزوجات، للملاحقة بموجب القانون الجنائي لصربيا والجبل الأسود.

١٣- وأفادت حكومة السويد، في رسالتها، أن من غير المقبول أن تتعرض النساء والبنات في العالم لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية. ولقد تضاعفت الجهود الوطنية المبذولة منذ أن تزايد في السويد عدد الأشخاص الوافدين من بلدان تمارس فيها تلك العمليات. وتبذل الجهود الوقائية على الصعيد الوطني عن طريق المجلس الوطني للصحة والرفاه، وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي عن طريق البلديات والمجالس الإقليمية. كما تضطلع المنظمات غير الحكومية السويدية أيضا بأعمال هامة وتؤدي دورا رئيسيا في هذا المضمار.

١٤- وأعلنت الجمهورية العربية السورية المقررة الخاصة بمختلف المبادرات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية والاتحاد النسائي العام في إطار مكافحة الممارسات التقليدية الضارة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ووجهت الحكومة الانتباه إلى عمل الاتحاد النسائي العام، الذي يقوم بأنشطة مختلفة بهدف التوعية بأهمية حماية الصحة واتباع ممارسات صحية مأمونة للوقاية من الأمراض. ويركز الاتحاد النسائي العام أيضا على تعليم النساء وتوعيتهن في ما يتعلق بالحقوق الإنجابية وأهمية الحفاظ على سلامتهن الجسدية، بما في ذلك رفض الممارسات الضارة.

١٥- وأكدت اليونيسكو أن التدريب المقدم في إطار قطاع التربية، والمتعلق بالنتائج والمخاطر المتصلة بالختان وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مدرج في برنامج التوجيه والمشورة والنهوض بالشباب في أفريقيا. وأفادت اليونيسكو أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤدي إلى ظهور ممارسات ومعتقدات ثقافية جديدة تحل محل الممارسات والمعتقدات التي يمكن أن تكون ضارة. وتشمل هذه البدائل طقوسا تعليمية أقل خطورة تساعد في الحفاظ على سلامة جسد الطفلة والمرأة (مثلا، الاستعاضة عن ختان البنات بالقفز على ظهر بقرة).

١٦- وأفاد برنامج الأغذية العالمي أن ولايته ليس لها صلة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. لكنه أعرب عن اعتقاده أن الممارسات التقليدية يمكن أن تؤثر مباشرة على حالة تغذية النساء والأطفال. وتشمل هذه الممارسات الزواج المبكر المؤدي إلى الحمل المبكر، وممارسات الولادة التقليدية، وتفضيل الصبيان على البنات وما يقترن به من تبعات على وضع البنت.

١٧- وجه البنك الدولي الانتباه، في رده، إلى البحوث القليلة المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التي نشرها على موقعه الإلكتروني.

١٨- وأعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية عن التزامه بدعم المشاريع الرامية إلى القضاء على بتر الأعضاء التناسلية للإناث، باعتبار هذا النهج أساسيا لتحسين الصحة الإنجابية للمرأة والطفلة، الأمر الذي قد يفضي إلى إنصاف الجنسين وتدعيم دور المرأة.

باء - المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية

١٩- تميز عام ٢٠٠٣ وبداية عام ٢٠٠٤ بأنشطة جد إيجابية من أجل القضاء على بعض الممارسات الضارة.

ندوة في السودان

٢٠- بفضل ما توليه الحكومة اليابانية لهذه المشاكل من اهتمام تجسد عمليا في تعاون جد مثمر مع الحكومة السودانية، عُقدت في الخرطوم، من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، ندوة دولية عن مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وللأسف لم تتمكن المقررة الخاصة التي دُعيت إلى هذه الندوة من حضورها بسبب صعوبات متصلة بالنقل.

٢١- وكان هدف الندوة هو حث عدد من الخبراء على تبادل الخبرة الدولية بخصوص أنسب الإجراءات وأكثرها فعالية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في السودان. وبينت ورقة العمل التي قدمتها الحكومة اليابانية الاهتمام المتزايد بوضع برامج عمل متعددة القطاعات وطويلة الأجل، تشارك فيها عناصر فاعلة عديدة، في سبيل الحد من هذه الممارسة في السودان. وسلط الضوء على الاتصال، الذي تسعى الحكومة من خلاله في المقام الأول إلى تعبئة القوى المعادية لهذه الممارسة من زعماء دينيين، ومجتمع مدني ومهنيين، نساء ورجالا. واعتبرت ورقة العمل هذه أن جزءا من الاستراتيجية المعتمدة يقوم على إثبات عدم التسامح الرسمي والاجتماعي إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال حظره قانونا.

٢٢- وتستجيب هذه الاستراتيجية لتوصيات الاجتماع الدولي المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي نظمته لجنة البلدان الأفريقية في أديس أبابا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقد بينت إحدى هذه التوصيات ضرورة أن يقترن التشريع بحملات توعية. كما تستجيب هذه الاستراتيجية للتوصية التي اعتمدها الخبراء في مؤتمر الخبراء الأفارقة العرب المتعلق بالصكوك القانونية الرامية إلى منع هذه الممارسة، والمعقود في القاهرة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٣- غير أن ورقة العمل المذكورة تتساءل عن إمكانية القضاء على ممارسة اجتماعية شائعة إلى هذا الحد وعن الشكل الذي يجب أن يصاغ فيه القانون الرامي إلى القضاء عليها، وتخلص إلى أن الآليات القانونية التي تهدف إلى دعم الإجراءات الحكومية الإضافية يجب أن تراعي، بصرف النظر عن الحلول التي يمكن تقديمها لبعض المسائل، خصائص البلدان المعنية.

٢٤- وهكذا، فقد سعت ندوة الخرطوم إلى تشجيع التفاهم بين المسؤولين السودانيين والنشطاء فيما يتعلق بأنسب التدابير والإجراءات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتزويدهم بمعلومات بشأن الاستراتيجيات المتصلة بالقانون التي نجح تنفيذها في بعض البلدان، وتلك التي أخفقت في بلدان أخرى، والإسهام في وضع استراتيجية سودانية من أجل العمل الفعال على استئصال هذه الممارسة.

٢٥- ويخضع نحو ٩٠ في المائة من الإناث في شمال السودان لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية، التي تمارس في حالات كثيرة بأقصى درجاتها، المعروفة بالختان الشامل. إلا أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يعتبر حاليا فعلا محظورا بالنسبة إلى جميع المهنيين الطبيين.

٢٦- وأعرب وزير الصحة السوداني، الدكتور أحمد عثمان بلال، خلال الندوة، عن التزام حكومته بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأكد أن الحكومة ستضع إطارا تشريعيا يحظر هذه الممارسة، وأن هذا الإطار سيدعمه بيان عام يلقيه رئيس السودان، وتليه برامج للتثقيف والتوعية.

اجتماع في ستكهولم

٢٧- عُقد في ستكهولم يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اجتماع دولي يتعلق بحق المرأة في الصحة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٢٨- وكانت هذه المبادرة الحسنة التي قامت بها وزيرة الشؤون الخارجية ووزيرة شؤون الطفل والأسرة باعثاً على ارتياح المقررة الخاصة، التي تشاطر المسؤولين السويديين القلق بالكامل. وبالفعل، رأت الوزيرتان أن هذا الاجتماع يستجيب لأهداف خطة العمل الوطنية السويدية بشأن مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ولاحظتا أن هذه الممارسة باتت، بسبب ظاهرة الهجرة، مشكلة مثيرة للقلق المتزايد في السويد. ولذا، رأت الحكومة أن الوقت مناسب لتنظيم اجتماع دولي بغية مناقشة هذه الممارسة مع ممثلات مختلف البلدان الأفريقية، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، علاوة على مجموعة واسعة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني السويدي النشطة في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٢٩- وكان هدف الاجتماع دعم الأنشطة الجارية في هذا المضمار في السويد وسائر البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية، على حد سواء. ولاحظت المقررة الخاصة باهتمام أن المنظمات المعنية بالهجرة شاركت أيضاً في تنظيم هذا الاجتماع. وخلال المناقشات، أشير إلى وجوب تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين العناصر الفاعلة الرئيسية العاملة في الميدان من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فضلاً عن إشراك الشباب والرجال في هذه الأنشطة.

منتدى في كندا

٣٠- ومن بين الأحداث التي تبعت على الارتياح تنظيم منتدى بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مونتريال من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تحت إشراف جمعية نساء أفريقيا، آفاق عام ٢٠١٥. وكان الدافع الرئيسي للجمعية هو تحليل حالة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإعلام بأهمية الوقاية من هذه الممارسة في البلد. وتسعى للمقررة الخاصة حضور هذا المنتدى والتعبير عن امتنانها لهيئة التنظيم التي أتاحت لها الإسهام في تحقيق الأهداف المتوخاة. ومن بين الإجراءات المتخذة بمناسبة عقد هذا المنتدى، ينبغي الإشارة إلى الحوار الذي دار في كل من مجلس العموم الكندي والجمعية الوطنية في كيبيك.

٣١- وبمناسبة هذا اللقاء، قدمت المقررة الخاصة، بدعوة من المسؤولين الإذاعيين في إطار برنامج صباحي يحظى بإقبال جماهيري واسع في كيبيك، معلومات عن عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعن مدى انتشارها والأضرار الناجمة عنها علاوة على التدابير الواجب اتخاذها لضمان القضاء عليها. ومن بين المداخلات المتعددة، لاحظت المقررة الخاصة مداخلتة مسؤولة الحكومة الكندية التي استعرضت جميع الإجراءات الإيجابية المتخذة في سياق مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمصاحبة للتشريع الذي يحظر تلك الممارسة.

٣٢- كذلك أحاطت المقررة الخاصة علماً بالإجراءات المتعددة التي قامت بها إدارة التنمية الاجتماعية والتضامن التابعة للوكالة الحكومية الدولية المعنية بالفرنكوفونية في إطار برنامج خاص بالمرأة والتنمية يشمل الفترة

٢٠٠٣-٢٠٠٥. ويتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في دعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى القضاء على الاعتداءات التي تتعرض لها النساء بموجب ممارسات تقليدية ضارة.

٣٣- وقبلت خمسة مشاريع من أصل المشاريع الستة والعشرين المقترحة بناءً على نداءات عامة وجهت في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وتعتمد هذه المشاريع على أقرب العناصر الفاعلة من الميدان، وتستهدف سكان الريف الذين يعانون من الأمية في الغالب وبالتالي من الحرمان من المعلومات التي تُنشر لا على الصعيد الإقليمي أو الدولي فحسب بل أيضاً على الصعيد الوطني. وتنظم الوكالة منذ عام ٢٠٠٠ حملات إذاعية بمشاركة الإذاعات الريفية، وتشرك فيها منذ عام ٢٠٠٣ المبلغين التقليديين أو الرواة. وترى الوكالة (وتؤيدها في ذلك المقررة الخاصة تأييداً كاملاً) أن التوعية من خلال الإذاعات المحلية تبدو من أنجع الوسائل للوصول إلى أكبر عدد ممكن من السكان المعنيين بهذه الممارسة.

٣٤- وأُعلنت المقررة الخاصة في شهر نيسان/أبريل الماضي أن منتدى صحياً بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث سيعقد في عام ٢٠٠٤ في إطار مبادرة أخرى من جمعية نساء أفريقيا، آفاق عام ٢٠١٥. هذا المنتدى، الذي سيشرف عليه الدكتور جان جاك آمي، الأستاذ في الجامعة الحرة ببروكسل، والدكتور كلود أ. فورتان، رئيس جمعية أخصائيي التوليد وطب النساء في كيبك، ينشد تحقيق الأهداف التربوية التالية: بيان آثار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على أجسام النساء والبنات وصحتهن؛ وتحديد المواقف الواجب اتخاذها إزاء مريضة تعرضت للختان و/أو الختان الشامل؛ وشرح كيفية فتح الرق لدى الحامل لتمكين الجنين من المرور وتحديد العلاج النفسي الطبي الذي يتعين تقديمه لها؛ والعودة إلى مناقشة الأخلاقيات الطبية والمهنية إزاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وتقديم خطة العمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ المعنونة "عدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث".

جيم - إحياء الذكرى الأولى لليوم الدولي "لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"

٣٥- أشرف مقر لجنة البلدان الأفريقية في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في أديس أبابا، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأثيوبية المعنية بالممارسات التقليدية، على إحياء الذكرى الأولى لليوم الدولي "لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث". وعُقد مؤتمر صحفي يهدف إلى توجيه نظر وسائط الإعلام إلى حالة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتوجيه نداء إلى الصحفيين كيما يساعدوا في نشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الضارة بالنساء والبنات.

٣٦- وقدمت خلال المؤتمر عروض كثيرة وبخاصة عن حالة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث على المستوى الإقليمي، وتأثير الأنشطة المنجزة، وأهمية التنسيق والتعاون بين الأطراف المعنية لتفادي تبديد الجهود والموارد.

٣٧- وأعلنت المفوضة المعنية بالشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، في رسالتها، أنها وضعت أطراً قانونية ترمي إلى فرض حظر على المستوى القاري. غير أنها شددت على أن الحكومات الأفريقية التي كلفت نفسها عناء التصديق على الصكوك القانونية ودمجها في تشريعاتها الوطنية تعد على الأصابع. وقالت إن الاتحاد الأفريقي شرع في حملة واسعة النطاق لإقناع الحكومات بالانضمام إلى تلك الصكوك.

٣٨- ووجه نداء لاتخاذ الإجراءات، ناشد مجتمع المانحين تقديم الدعم والتضامن لتمكين لجنة البلدان الأفريقية من تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام ٢٠١٠؛ وناشد

الاتحاد الأفريقي العمل من أجل تصديق الدول الأعضاء على البروتوكول المتعلق بالمرأة الملحق بالميثاق الأفريقي بغية إدراج تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كجند دائم في جدول أعمال لجنة المرأة والتنمية.

٣٩- وتجلى إحياء هذا اليوم في مالي في إقامة أنشطة احتفالية شارك فيها أصحاب المصالح، ومن بينهم ممارسو الختان، وممثلو الشباب، والمطبيون التقليديون، وممثلو منظمات من قبيل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العفو الدولية.

٤٠- ونُظمت في ليبيريا مسيرة صامتة طافت في الشوارع الرئيسية لمنروفيا لمشاطرة ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث آلامهم والتعاطف معهم. وشارك في هذا الموكب ١ ٥٠٠ شخص. وتعهد خمسة وعشرون خاتناً بالكف عن إجراء تلك العمليات وجرت عملية توعية وتعبئة مكثفة لأعضاء الجماعات المحلية.

٤١- وفي بنن، قدمت الحكومة دعمها الكامل لإحياء اليوم الدولي لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث خلال اجتماع مجلس الوزراء المعقود في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعرض بهذه المناسبة القانون المتعلق بحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث المعتمد في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٤٢- وفي غينيا - بيساو، تجسد الاحتفال بهذا اليوم في خروج الطلاب في مسيرة عبر شوارع العاصمة من أجل نشر الوعي. ووجه نداء لاعتماد تشريع جنائي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما عُرضت مسرحيات قصيرة ونظم مؤتمر صحفي.

٤٣- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجسد الاحتفال من خلال حملة لشحذ المشاعر والتوعية استهدفت الشباب والمسنين.

٤٤- وفي السنغال، أحييت اللجنة الوطنية السنغالية هذا اليوم من خلال تنظيم احتفالات في منطقة تمباكوندا. وعُقد منتدى التقى فيه ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومسؤولون حكوميون وقادة تقليديون ودينيون وممثلون لمنظمات غير حكومية.

٤٥- وفي بوركينافاسو، شهد الاحتفال باليوم الدولي أنشطة متنوعة، نظمت برعاية حرم رئيس الجمهورية وسفير النوايا الحسنة للجنة البلدان الأفريقية. ووزعت رسالة تضامن أعيد فيها تأكيد التزام مالي وغينيا وتوغو وبوركينا فاسو بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وفقا لبرنامج العمل المشترك المعتمد في مؤتمر أديس أبابا المعقود من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٤٦- وفي الكاميرون، تمثل الاحتفال في تنظيم سباق ماراثون للشباب، حضره في جملة الحاضرين، ممارسو الختان والزعماء الدينيون والأئمة. ووجه نداء إلى رئيس الدولة كيما يتخذ إجراءات ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأعلن أحد الأئمة أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا سند له في الإسلام.

٤٧- وفي غينيا، شارك ما يزيد على ١ ٤٠ ٠٠٠ شخص في مظاهرة ضمت ٢٣٨ خاتناً. وأدى هؤلاء مسرحيات قصيرة تصور مخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قبل أن يضعوا سكاكينهم. وأكد مختلف الخطباء على تنفيذ القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعلى ضرورة تكثيف الحملات المضادة لهذه الممارسة.

- ٤٨ - وفي كينيا، نُظِم اجتماع دام يومين احتفالاً باليوم الدولي.
- ٤٩ - وفي السودان، نُظِمَت مجموعة من الأنشطة في ثلاث مدن في ولاية نهر النيل، هي الدامر وعطيره وبربر. واستفاد من هذه الأنشطة ما يزيد على ٧٠٠ مشارك، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والقادة الدينيون وقادة الشباب.
- ٥٠ - وفي نيجيريا، تمثلت الأنشطة في تنظيم حلقة دراسية وجلسة وزارية مشتركة للإحاطة الإعلامية للصحافة، بمشاركة وزارة الإعلام والإرشاد الوطني، ووزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة. ودعم الوزراء الثلاثة الحاضرون القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- ٥١ - وفي النيجر، أحيا وزير التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل هذا اليوم بإقامة احتفال أعلن فيه التخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشملت الأنشطة الأخرى الخاصة بهذا اليوم الأحاديث الإذاعية والمؤتمرات والمناقشات وعرض الأفلام التي تعالج مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- ٥٢ - وتعرب المقررة الخاصة عن استحسانها لجميع الأنشطة التي قامت بها هذه البلدان الأفريقية، حسب المعلومات التي قدمتها لجنة البلدان الأفريقية، لكنها كانت تود الاطلاع على معلومات أوفى وبيانات كمية أدق بشأن التقدم المحرز والمعوقات.
- ٥٣ - ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد، إلى شكل آخر من أشكال العنف ضد الفتيات والنساء، في أفريقيا، بما أن المقررة الخاصة، رغم النداءات المتكررة، لم تتلق مباشرة، حتى اليوم أي معلومات من منطقة آسيا التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة ناجمة عن ممارسات تقليدية، تؤثر تأثيراً خطيراً على صحة ملايين النساء الجسدية والعقلية.
- ٥٤ - وفي هذا السياق، أثارت منظمة غير حكومية أفريقية، في دورة الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة المعقود في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مشكلة الزواج القسري في الكاميرون. والجدير بالإشارة أن هذه الممارسة لا تنحصر في هذا البلد وحده، بل إنها واسعة الانتشار. وأفادت هذه المنظمة غير الحكومية أن الكاميرون يشمل العديد من الطوائف العرقية أو الجماعات التقليدية التي يختلف فيها عقد الزواج الشفوي من جماعة إلى أخرى. غير أن شرط موافقة الطرفين على الزواج معدوم. إذ يُجبر الخطيب أو الخطيبة على القبول باختيار الوالدين والخضوع لإرادتهما. ويتجلى هذا الإكراه في ما يُقدم عليه الوالدان من تهديدات قد تصل إلى حد العنف المعنوي أو الجسدي. ويمكن على هذا النحو أن تتعرض الزوجة للضرب بالعصا أو غيره من ضروب العنف، لكنها قد تتعرض أيضاً للتهديد بالطرد من البيت.
- ٥٥ - ويستند الزواج القسري إلى اعتبارات اقتصادية أو سياسية أو طبقية، أي إلى القاعدة الاجتماعية التي تملي عقد الزواج بين الأقارب وحيداً لو كان ذلك بين أبناء العم أو الخال حفاظاً على الأصالة الثقافية وإرساء لقواعد زوجية صارمة. وينتج عن ذلك تزايد حالات الطلاق وانتشار البغاء في صفوف الفتيات المطلقات اللاتي يتبرأ منهن آبائهن، وحالات الحمل غير المرغوب فيه.

٥٦- ويتعين الإشارة إلى أن هذه التقاليد مستمرة رغم اشتراط قبول الطرفين بالزواج في التشريع الكامبيوني. ويبدو بالتالي أن هذا القانون سيبقى بلا تأثير لمدة طويلة، ما لم يتم القادة بصورة خاصة، بحملة توعية تشمل الجماعات التقليدية والوالدين.

٥٧- واحتفل أيضا باليوم الدولي لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، إذ نُظمت موائد مستديرة وندوات ومحاضرات عامة وصدرت منشورات وبيانات صحفية. وإجمالا، أدى الاحتفال بيوم ٦ شباط/فبراير إلى تسليط الضوء على مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعلى ضرورة حث وتيرة الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة عالميا بحلول عام ٢٠١٠.

ثانياً - معلومات عامة عن المشاريع والبرامج التي أبلغت بها المقررة الخاصة

ألف - مصادر أخرى للمعلومات

برنامج دافني التابع للاتحاد الأوروبي

٥٨- تتمثل مبادرة الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج دافني، في تكليف ثلاث منظمات معروفة بأنشطتها لصالح النساء، وهي منظمة المرأة الأفريقية التي يقع مقرها في النمسا، ومنظمة اللاجئتين في هولندا، والجمعية الوطنية السويدية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بمهمة وضع برنامج تدريب موجه للمدربين باستخدام مجموعة أدوات مساعدة على التثقيف في مجال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٥٩- وقد خصص الاتحاد الأوروبي لهذه المنظمات موارد تتيح لها في ظرف سنتين إنجاز المهمة الموكلة إليها. فقررت هذه المنظمات تشكيل لجنة دعم تساعد في إنجاز هذا المشروع. وقبلت المقررة الخاصة الانضمام إلى هذه اللجنة، لكن، نظرا لعدم تخصيص أي ميزانية حتى اليوم لتغطية رحلات المقررة الخاصة في إطار هذه المهمة، لم يتسن لها حضور الاجتماع الأول الذي قررت اللجنة عقده بحضور أعضاء الاتحاد الأوروبي المعنيين في بروكسل، يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٦٠- وفي بداية عام ٢٠٠٤، أحالت منظمة المرأة الأفريقية، بوصفها المسؤولة عن التنسيق، إلى المقررة الخاصة التقرير المرحلي المقدم إلى المفوضية الأوروبية (برنامج دافني) والمعنون "تصميم وإنتاج مجموعة أدوات تعليمية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتدريب الجماعات المحلية (القادة الدينيين والنساء والمبلغون الآخرون)". وخلص هذا التقرير إلى أن السبيل الفعال والثابت الوحيد لإلغاء الممارسات التقليدية الضارة والوقاية منها يكمن في تغيير القيم والعقليات الذي يمكن تحقيقه أساسا بواسطة التثقيف والإعلام والاتصال. وهكذا فقد ركز المشروع على هذه العوامل في وضع مجموعة الأدوات التعليمية. ويستهدف المهاجرين الوافدين من بلدان تسود فيها هذه الممارسة، وذلك في السياق الأوروبي. ويستفيد منه بالدرجة الأولى النساء والأطفال والشباب. وينقسم المشروع إلى ثلاث مجموعات فرعية: مجموعة خاصة بقيادة المجتمعات المحلية وأخرى خاصة بالزعماء الدينيين وثالثة للمبلغين. وشكل هذا الموضوع محور دراسة أجراها الخبراء الذين اجتمعوا في فيينا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بغرض تبادل الخبراء وتحديد أنواع وطبيعة المواد التعليمية المعروضة عليهم والمساعدة في إقرار عناصر المجموعة والاستراتيجيات الرامية إلى إعدادها.

٦١- والجدير بالإشارة أن عدداً كبيراً من الأنشطة اضطلعت بها ووجهتها المنظمات غير الحكومية، التي تركز جهودها في أوروبا لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

أنشطة منظمة المرأة الأفريقية (Afrikanische Frauenorganisation)

٦٢- عقدت هذه المنظمة اجتماعاً للخبراء في فيينا يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتوخى هذا الاجتماع تبادل الخبرات وتحديد أنواع وطبيعة المواد المستخدمة وتحديد عناصر واستراتيجيات إعداد مجموعة من الموارد التعليمية بالاستناد إلى تجربة كل بلد ومنظمة غير حكومية في هذا الميدان. كما عقدت المنظمة يوم ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، بالتعاون مع إدارة شرطة فيينا، حلقة دراسية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تخص مسؤولي الشرطة المشاركين في مكافحة الجرائم المتصلة بنوع الجنس.

٦٣- وتشمل الأنشطة الأخرى التي تولت المنظمة تنظيمها: عقد حلقة دراسية لمدة يوم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بالتعاون مع جمعية نسائية (Verein Autonome Österreichische Frauenhäuser) في معهد علم السلالات البشرية التابع لجامعة فيينا؛ وتوفير خدمة استشارية للنساء اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية، بالتعاون مع سلطات مدينة فيينا؛ وتخصيص يومين في الأسبوع لتقديم خدمات الرعاية والمشورة في مجال طب النساء والطب النفسي إلى ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وإجراء دراسة، بالتعاون مع سلطات مدينة فيينا، بشأن الجوانب المعنوية والاجتماعية لظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بعنوان "الوجه الآخر لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث: العناصر المعنوية والاجتماعية".

التجمع من أجل إلغاء التشويه الجنسي (GAMS-France)

٦٤- نظم هذا التجمع، بالتعاون مع المهنيين في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، اجتماعات مع أسر من أفريقيا جنوب الصحراء لمناقشة منع الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر في صحة النساء والأطفال. وتقدم خدمات المشورة بخصوص الحماية من الممارسات التقليدية الضارة إلى الأسر الأفريقية. ونظمت أنشطة مختلفة (رحلات ودورات لمحو الأمية ودورات خاصة وما إلى ذلك) لتمكين النساء (الأمهات والبنات) من مناقشة قضيتي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر وتبادل الخبراء. ووفر التجمع، بالتعاون مع خمسة مدربين أفارقة، تدريباً مخصصاً لموظفي الصحة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. ويتولى التجمع، مع شريكين آخرين من بلجيكا وإيطاليا، تنسيق برنامج، برعاية الاتحاد الأوروبي، لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أوروبا.

التجمع من أجل إلغاء التشويه الجنسي (GAMS-Belgique)

٦٥- نظم التجمع، بالتعاون مع لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية، من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في بروكسل، مؤتمراً على مدى ثلاثة أيام بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، كان موضوعه الرئيسي هو "النهوض بصحة الطفلة". وحضر هذا المؤتمر مشاركون من بلدان أفريقية وأوروبية شتى.

٦٦- وتوخى المؤتمر تقييم حالة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أفريقيا وأوروبا؛ ووضع بيان للحالة في مختلف المجالات (القانوني/السياسي، والطبي، والاجتماعي)؛ وإبراز التحولات؛ وتبادل أساليب العمل بين مختلف البلدان الأفريقية والأوروبية؛ وتحديد الأساليب المعززة الجديدة؛ وصياغة توصيات (ستقدم إلى صناع القرارات) بغية تدعيم الشبكات والعمل المشترك بين القطاعات.

اتحاد الجمعيات الصومالية في هولندا

٦٧- ساهم الاتحاد، بالتعاون مع مركز فاروس والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال (فرع هولندا) في إنشاء تحالف للمنظمات غير الحكومية الهولندية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وشكل الاتحاد فريقاً استشارياً مهمته الأساسية تبادل الخبرات الميدانية والأفكار في ما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأعد الاتحاد كتيبات باللغتين الهولندية والصومالية عنوانه "أنقذ ابنتك من التشويه الأليم". وعلاوة على ذلك، أجرت جامعة فرييه في هولندا بحثاً بشأن استراتيجيات الوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظم الاتحاد ومركز فاروس وجمعية طب الأطفال الهولندية، مع الجماعة الإسلامية في روتردام، مؤتمراً بشأن الإسلام وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأصدرت الجامعة، في أعقاب المؤتمر، بياناً يؤكد انعدام أي صلة بين تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإسلام.

الجمعية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Risk)

٦٨- نظمت الجمعية الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والمنظمة السويدية لإنقاذ الطفولة حلقة دراسية في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، احتفالاً باليوم الدولي لعدم التسامح إزاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

بحوث في إسبانيا

٦٩- أجرى الفريق المتعدد الاختصاصات التابع لقسم علم الأنثروبولوجيا الاجتماعي في الجامعة المستقلة في برشلونة، وادعياً في اعتباره العدد الكبير من المهاجرين من بلدان يمارس فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بحثاً بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إسبانيا. وركز البحث على شتى جوانب تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك الحاجة إلى تدريب موظفي الإدارات المحلية للخدمات الاجتماعية، لضمان الوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتقديم معلومات لتوعية الناس بمخاطر هذه الممارسة.

٧٠- ونظمت اجتماعات عمل مع أفرقة من الوسطاء بين الثقافات ومربين، بخصوص الدور الذي تؤديه هذه الوساطة بين المدرسة والأسرة لتيسير الحوار بصفة عامة، ولا سيما في حالات المواجهات الثقافية وانتهاكات حقوق الأطفال. واضطلع الموظفون الطبيون بدور لا يستهان به في تبادل المعلومات بشأن وسائل التعاون ووضع الاستراتيجيات لمعالجة الجوانب العامة لظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبواعث القلق المتصلة بصحة الأم والطفل في صفوف المهاجرين.

أنشطة لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية (لجنة البلدان الأفريقية)

٧١- نظمت لجنة البلدان الأفريقية في العديد من البلدان الأفريقية برنامجا للتدريب وإعادة توجيه الشباب، يتعلق بعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتوحي البرنامج توعية الشباب وتدريبهم بخصوص آثار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وسائر الممارسات الضارة.

٧٢- وتصدر لجنة البلدان الأفريقية كل سنة، لتنفيذ المشاريع وتحسينها في الميدان، مجموعة من المواد السمعية البصرية والمطبوعة لتوزيعها على مختلف اللجان الوطنية. كما تقدم الدعم للجان الوطنية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل في سبيل إعداد مواد إعلامية باللغات الوطنية والمحلية. وللمساعدة على تنمية قدرات أعضاء اللجان الوطنية، أنشأت لجنة البلدان الأفريقية مراكز للموارد والتدريب في ١٤ بلدا هي إثيوبيا وبوركينا فاسو وبنن وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وغامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ومالي ومصر وموريتانيا ونيجيريا. كما نظمت اللجنة حلقات عمل في ١٧ بلدا لتعليم المدربين طرق تدريب الآخرين على اكتساب المهارات اللازمة لتنفيذ حملات التوعية تنفيذا فعالا في مجتمعاتهم.

٧٣- وفي ما يتعلق بالبرامج الخاصة بممارسي عمليات الختان، من الواضح أن العوامل الاقتصادية ساهمت في الإبقاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبالنسبة إلى العديد من الممارسين، يمثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مورد رزق مضمون، وما لم يتوافر مورد رزق بديل، لا يمكن التخلي عن هذه الممارسة. ولهذا السبب، تتيح لجنة البلدان الأفريقية فرص عمل بديلة لممارسي عمليات الختان الذين يبدون استعدادهم للإقلاع عن هذه الممارسة في بنن وجيبوتي والسودان وغينيا والكاميرون وكينيا ومالي والنيجر ونيجيريا.

٧٤- والقيام بأنشطة من قبيل الدعاية والضغط وإقامة الشبكات عنصر مهم في وضع السياسات الدولية والوطنية. وتقوم اللجان الوطنية بأنشطة الدعاية وإقامة الشبكات، التي تستهدف البرلمانيين وكبار المسؤولين الحكوميين وصناع القرارات، بغية كسب تأييدهم للتدابير التي تمكن من القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بأساليب من بينها التشريع.

٧٥- وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، باشرت لجنة البلدان الأفريقية مشروع بحث كلف مركز كوبي التابع لمنظمة الصحة العالمية في اليابان، بتنفيذه، بشأن "دراسات حالة للاستراتيجيات الفعالة المستخدمة لمعالجة الممارسات التقليدية الضارة". وتركز الدراسة على إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر. وقدم تقرير عن هذه الدراسة إلى الاجتماع الدولي الرابع بشأن المرأة والصحة (منظور يراعي نوع الجنس من أجل النهوض بالصحة وتطوير نظم الرفاه الاجتماعي)، الذي عُقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في دار السلام.

باء - تعليقات عامة

جرائم الشرف

٧٦- تبعت جرائم الشرف أيضا على قلق المقررة الخاصة. وفي مقال صدر في صحيفة لوموند في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عولجت هذه المسألة مطولا فيما يتعلق بتركيا، تحت عنوان "جرائم القتل الأسرية". ويفيد

المقال أن عشرات النساء يقعن ضحايا لجرائم الشرف كل سنة في تركيا. وُترتكب معظم هذه الجرائم في الجنوب الشرقي الأناضولي ذي الأغلبية الكردية، حيث يطبق المجتمع الذي لا يزال قبليا قوانين النظام الأبوي القائمة على الشرف. وذكر أن شرف العائلة والجماعة والقبيلة هذا يعلو حتى على الدين، بما أن جرائم القتل هذه، وهي عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، تتنافى ومبادئ القرآن.

٧٧- وعادة ما يتخذ القرار مجلس العائلة الذي يجتمع للبت في مصير من خرقوا، وخاصة من خرقن، قواعد السلوك الصارمة التي تفرضها الجماعة عليهم. وفي أحيان كثيرة، تعتبر الأسر نفسها مسيرة إزاء الضغط القوي الذي يمارسه المجتمع عند ارتكاب مخالفة. ويرر الأفراد موقفهم بالقول "لا يمكننا أن نمشي برأس مرفوع". إذ يتعرض أفراد الأسر التي يُلطخ شرفها للتهميش: فيتحاشاهم الجيران، ولا تجد بناتهن فرصاً للزواج، ويرغب الكل عن العمل معهم.

٧٨- ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الفتيات اللواتي قتلهن الأقارب، إذ كثيرا ما تعتبر هذه الجرائم حوادث أو عمليات انتحار. ومن جهة أخرى، توجد بين الضحايا نساء لم يخرقن القواعد الاجتماعية ويتعرضن للإدانة لأسباب كالغيرة ونشر الأقاويل المسيئة.

٧٩- وأشار إلى أن تركيا تملك صكوكا قانونية يمكنها، إذا ما نفذت في إطار سياسة حكيمة، مكافحة هذه الظاهرة. وبالفعل، أثبتت التجربة أن القانون وحده لا يجدي نفعا إلا إذا كان القضاء وقوات الشرطة مقتنعين بمساوئ هذه الممارسة ويتصرفون وفقا لذلك. ومن ناحية أخرى، لا شك في أن القانون الذي يطبق على جرائم الشرف عقوبات كثيرا ما تقل شدة عن تلك المطبقة على جرائم القتل العادية قانون يستوجب المراجعة. فلا يمكن بأي حال من الأحوال قبول نص القانون على ظروف مخففة لمصلحة المتهمين لأنهم تصرفوا، كما يزعم، رداً على "استفزاز قوي".

٨٠- ولا بد للسلطات التركية، إذن، أن تتخذ جميع التدابير لتدارك أوجه القصور هذه وتوفير أقصى قدر من التشجيع للهيئات ومجموعات الأفراد التي تركز جهودها للقضاء على هذه الممارسة، وذلك من خلال برامج التوعية، وتوفير المشورة القانونية والنفسية والمساعدة المادية لضحايا العنف والتهديد بالقتل.

ثالثاً - الاستنتاج

٨١- يسعد المقررة الخاصة أن تستنتج أن مبادرة اللجنة الفرعية تقطع أشواطاً جديدة من سنة إلى أخرى. غير أن الممارسات التقليدية الضارة لا يمكن أن تزول بلمسة سحرية بين عشية وضحاها. فهي راسخة لأن احترام التقاليد والعمل بها راسخان، لا سيما عندما تعيش الجماعات في عزلة، وتعاني من الأمية والجهل.

٨٢- وشددت المسؤولة عن برنامج المرأة والتنمية التابع للوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في مونتريال، على مصداقية المبلغين المرسلين إلى هذه الجماعات. وقالت إن قدم ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وانتشارها الواسع، يجعلان منها عنصراً مؤسسا لهوية المجموعة. وحرصت المسؤولة على تأكيد ضرورة الحذر الشديد في صياغة رسائل التوعية، إذ ينبغي ألا يغيب عن الذهن أن من يقومون بهذه الممارسات مقتنعون بأنهم يحققون بذلك مصلحة الفرد والجماعة.

٨٣- وكان هذا الحذر على مدى السنين الطويلة شعار المقررة الخاصة، التي ما فتئت تؤكد على فعالية انتهاج سياسة توعية رشيدة. وفي مطلع شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عززت الحكومة البريطانية قانونها المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بحيث يحكم بالسجن ١٤ عاماً على أي شخص يمارس عمليات التشويه هذه على البنات، حتى خارج البلد. ويرى المقرر الخاص، مرة أخرى، أن القانون يجب أن يكون وسيلةً مصاحبة وليس ساطوراً يسقط من السماء على حين غرة.

٨٤- وقد أصاب مونتكيو، عندما اغترف من معين خبرته الطويلة بالبشر والعادات والدين ليكتب في مؤلفه الشهير *روح القوانين*: "إذا أردنا تغيير العادات والمسالك، يجب ألا نغيرها بالقوانين: فقد يبدو ذلك استبداداً مفرطاً. ومن الأفضل تغييرها بعادات ومسالك أخرى".
